الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.37

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
11 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الساعة ١٠:٠٠.

الرئيس: السيد كوفاتشيك (نائب الرئيس) . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/73/40 و A/73/44 و A/73/48 و A/73/56)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/73/140 و A/73/207 و A/73/264 و A/73/281 و A/73/282 و A/73/309)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/73/138 و A/73/139 و A/73/139/Corr.1 و A/73/152 و A/73/153 و A/73/158 و A/73/161 و A/73/162 و A/73/163 و A/73/164 و A/73/165 و A/73/171 و A/73/172 و A/73/173 و A/73/175 و A/73/178/Rev.1 و A/73/179 و A/73/181 و A/73/188 و A/73/205 و A/73/206 و A/73/210 و A/73/215 و A/73/216 و A/73/227 و A/73/230 و A/73/260 و A/73/262 و A/73/271 و A/73/279 و A/73/310/Rev.1 و A/73/314 و A/73/336 و A/73/347 و A/73/348 و A/73/361 و A/73/362 و A/73/365 و A/73/385 و A/73/396 و A/73/438 و A/73/447)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/73/299 و A/73/308 و A/73/330 و A/73/332 و A/73/363 و A/73/380 و A/73/386 و A/73/397 و A/73/398 و A/73/404)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/73/36 و A/73/399)

١ - **السيدة تريباتي** (الهند) قالت إن الناشطة الاجتماعية الهندية هانسا مهتا كانت وراء الصياغة المحايدة جنسانيا للمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نُص على مبادئه في الدستور الهندي. وبوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نفس مستوى الحقوق المدنية والسياسية، أرسى إعلان وبرنامج عمل فيينا الأساس للخطط الإنمائية الدولية المقبلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إن الأولويات الإنمائية والسياقات المجتمعية ستظل تحدد المسارات الوطنية المؤدية إلى إعمال حقوق الإنسان. وفي تلك العملية، من الأهمية بمكان إقامة توازن بين الحق في التنمية والحقوق المدنية والسياسية.

٢ - وأشارت إلى أن الأمم المتحدة تشهد تناقصا في الثقة في قدرتها على تحقيق المساواة والكرامة للجميع. وفي الواقع، فإن محاولاتها التدخلية والمستميتة لفرض حقوق الإنسان قد ثبت أنها تسفر في أغلب الأحيان عن نتائج عكسية. وسيكون من الأفضل لتلك المحاولات أن تقوم على نهج يستند إلى الحوار والتشاور والتعاون، ويسترشد بمبادئ عدم - الانتقائية والشفافية، كما يتضح من نجاح الاستعراض الدوري الشامل. ومضت قائلة إنه بالنظر إلى انتشار الآليات المعنية بحقوق الإنسان، ينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتماما دقيقا لتبسيط منظومة حقوق الإنسان. وينبغي لها أيضا أن تكفل التمويل الشفاف للهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتوزيع الجغرافي المتوازن لموظفيها.

٣ - وقالت إن الهند دولة ديمقراطية تعددية ذات نظام حكم علماني، وقضاء مستقل، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، ووسائط إعلام حرة، ومؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان. وقد قدمت العديد من الاستعراضات الدورية الشاملة، فضلا عن استعراض وطني طوعي. واحترام حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية يتخلل جميع جوانب استراتيجياتها الإنمائية.

٤ - **السيد غونزاليس بيماراس** (كوبا): قال إن حكومة بلده على استعداد للتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها التي تعزز حقوق الإنسان العالمية بطريقة غير تمييزية، وهي تفعل ذلك استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨، على أن يكون مفهوما عدم إنشاء أي آليات جديدة خارج نطاقه. وتؤكد كوبا مجددا على انفتاحها للحوار القائم على الاحترام المتبادل والقبول بالمساواة في السيادة والاعتراف بحق الشعوب في اختيار أنظمتها ومؤسساتها السياسية.

٥ - ولا ينبغي للهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تنشئ التزامات تتجاوز تلك الواردة في المعاهدات، وينبغي لرؤسائها الامتناع عن اعتماد مبادئ توجيهية تتسم بالاستقطاب أو الانقسام تنحو إلى أن تُطبق بصورة غير موضوعية أو متحيزة أو انتقائية. وينبغي لتلك الهيئات، كي تعمل بفعالية وموضوعية، أن تكون لها عضوية تتسم بالتنوع.

٦ - وقال إن كوبا تعيد التأكيد على إعلان وبرنامج عمل فيينا. ومضى قائلا إن حكومة بلده، في سعيها إلى تعزيز حقوق الإنسان، ستواصل الدفاع عن مبادئ الاحترام المتبادل، والحقيقة، والعدالة، والعالمية، والحياد، وعدم الانتقاء، والدعوة إلى إيلاء أولوية أعلى لمشاكل

الفقر المدقع، والأمية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء، وهي مسائل من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجائر.

٧ - وأشار إلى أن كوبا ستواصل تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وسجلها النموذجي في التعاون الدولي يكذب البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي لم يحقق نهج بلده المتعجرف والذي ينزع إلى المواجهة أي شيء للنهوض بحقوق الإنسان. فالولايات المتحدة تفتقر إلى المكانة الأخلاقية التي تجعها تعطي الدروس في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى نمطها من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاحتجاز التعسفي والقتل وسوء المعاملة إزاء الأمريكيين من أصل أفريقي، وقتل المدنيين أثناء أعمال التدخل والاحتلال، واحتجاز الأطفال المهاجرين، وتشجيع أفكار تقوم على التفوق العرقي، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب.

٨ - وقال إن كوبا تظل تعارض الاستهداف ذي الدوافع السياسية لبلدان نامية مختارة، وهو ما ينبع من رغبات الهيمنة لدى بعض الدول. وهي تعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل الأداة المناسبة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان دون تمييز أو تسييس. وهي تعارض وضع البلدان على القائمة السوداء بصورة أحادية بزعم أنها ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا يؤدي سوى إلى تبرير العدوان والتدابير القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

٩ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة مسؤولة عن انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان، من قصف هيروشيما وناغازاكي إلى حروب العدوان والغزو، والسجون السرية، والخطف، والتعذيب في معسكرات الاعتقال، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي تنفذها الطائرات بدون طيار. وأشار إلى أن حكومة بلده تدين بشدة جميع أنواع العدوان، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني الذي حافظت عليه الولايات المتحدة ضد كوبا لأكثر من ٥٠ عاما. وينبغي أن يشكل إعمال جميع حقوق الإنسان واحترام مختلف الثقافات والأديان والمعتقدات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية حجر الزاوية في عمل الأمم المتحدة.

١٠ - **السيدة أحمد** (البحرين): قالت إن التزام بلدها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منصوص عليه في قوانينها ودستورها. وتؤمن البحرين بأنه لا يجب السماح لأي شخص بأن يتصرف وكأنه فوق القانون وتكفل محاكم البلد إجراء محاكمات عادلة وفقاً للمعايير الدولية.

١١ - ومضت قائلة إن حكومة البحرين قد اعتمدت قوانين لتعزيز حقوق العمال المهاجرين في البلد الذين يتمتعون، في جملة أمور، بحقوق تغيير صاحب العمل، والإضراب، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. علاوة على ذلك، تمت ترقية البحرين إلى مرتبة الفئة الأولى في تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٨، الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، تقديراً لالتزامها الطويل الأمد بمكافحة الاتجار بالبشر. كما تسعى البحرين إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للدستور والقوانين الوطنية وأحكام الشريعة الإسلامية. وتشارك المرأة البحرينية في العديد من المنتديات والهيئات الدولية المعنية بحقوق المرأة، وفي عام ٢٠١٧، قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمجلس الأعلى للمرأة في البحرين بإطلاق جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة لإبراز الجهود المتميزة لتحقيق تلك الغاية من قبل الأفراد والمنظمات والشركات والدول. علاوة على ذلك، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب برنامج في البحرين في عام ٢٠١٧ يقدم دعما إضافيا للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مصالح المرأة.

١٢ - وأشارت إلى أن البحرين تعتبر مثالاً على الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعمل بنجاح على تعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي. وقد أنشأ جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، في حين دعا إعلان مملكة البحرين إلى بذل جهود تعاونية بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز حرية الفكر والعقيدة في جميع أنحاء العالم. كما أنشأ الملك كرسي الملك حمد في حوار الأديان والتعايش السلمي في جامعة سابينزا في روما، إيطاليا، لتعزيز الحوار والسلام والتفاهم بين الأديان.

١٣ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن بلده قد انضم إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية تقريبا، ويظل البلد يقدم دون تأخير تقاريره إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ويواصل العمل على جعل تشريعاته تمتثل للمعاهدات. وأشار إلى أن أذربيجان، بوصفها عضوا مؤسسا في مجلس حقوق الإنسان، تسهم بنشاط في عمل المجلس. وهي تؤيد بقوة الاستعراض الدوري الشامل الذي يبحث حالة حقوق الإنسان في جميع الدول على قدم المساواة. وقد قدمت أذربيجان تقارير منتصف المدة الطوعية وقدمت

استعراضها الدوري الشامل لدورة الإبلاغ الثالثة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أُنشئ فريق عامل من نواب الوزراء المعنيين لإعداد تقارير دورية لتقديمها إلى هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان وللإشراف على تنفيذ التوصيات. وأشار إلى أن أذربيجان وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهي ضمن ١٩ بلداً استضافت خمس زيارات على الأقل في السنوات الخمس الماضية.

١٤ - **السيدة سينغ** (سنغافورة): قالت إن حكومة بلدها تعتبر ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد شعبها أمرا أساسيا لإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم. ففي سنغافورة، تعيش مجتمعات تتسم بالتعدد الإثني والديني بسلام جنباً إلى جنب، بفضل التركيز المستمر على الاندماج الاجتماعي ووجود نظام قضائي محايد ومستقل. وينعم كل المواطنين بالمساواة أمام القانون الذي يعاقب بصرامة تعبيرات التعصب أو الكراهية العرقيين أو الدينيين. وأشارت إلى أن سنغافورة ترى أن حرية التعبير تنطوي على مسؤوليات، وأن ضبط التوازن بين الحقوق الفردية والمسؤوليات الاجتماعية هو ممارسة مستمرة. وقد أسفر نهج البلد عن فوائد ملموسة. فسنغافورة تحتل المرتبة التاسعة في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتأتي بين البلدان الثلاثة الأولى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مؤشر سيادة القانون لفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الخاص بمشروع العدالة العالمية. ومع ذلك، قد لا يكون نهجها قابلا للتطبيق للآخرين، ولا ينبغي لأي بلد أو مجموعة من البلدان أن تحاول فرض وجهات نظرها على بلد آخر. إذ لا يمكن تحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان إلا من خلال الحوار والمشاركة البناءة والاحترام المتبادل.

١٥ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن إسرائيل تواصل انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني دون عقاب بشكل يومي. وقالت إن العام الماضي شهد مصادرة الأراضي، وهدم منازل الفلسطينيين دون توقف، وتوسيع وبناء المستوطنات، وتوسيع نطاق الجدار، والترهيب، والإرهاب والعنف من جانب المستوطنين، والهجمات على الأماكن المقدسة، والاعتقالات، والاحتجازات، والغارات العسكرية التي تسبب بعضها في الموت أو الإصابة. كما تطبق السلطة القائمة بالاحتلال العقاب الجماعي، بما في ذلك الحصار غير المشروع الذي يدوم منذ ١٠ سنوات على قطاع غزة، والذي تسبب في أزمة صحية وإنسانية. وتشكل تلك السياسات والممارسات انتهاكات واضحة للقانون الدولي بل وتشكل في بعض الحالات جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وبعد عقود من الإفلات من العقاب، من الواضح أن السبيل الوحيد لوقف ما تمارسه إسرائيل من استيطان وانتهاكات لحقوق الإنسان هو تنفيذ حل قائم على دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

١٦ - **السيد الدباني** (اليمن): قال إن بلده ملتزم بتأييد جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقد شملت جميع الحكومات اليمنية منذ عام ٢٠٠٣ على حقيبة وزارية لحقوق الإنسان وأنشئت لجنة وطنية مستقلة في عام ٢٠١٢ للتحقيق في جميع الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بشأن المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف قائلا إن اليمن رحب اليمن ترحيباً حاراً باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣١/٣٦ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بشأن حقوق الإنسان والمساعدة التقنية وبناء القدرات في اليمن، وإنه يقدم كل المساعدة اللازمة لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين، المنشأ عملاً بذلك. القرار، لتيسير تنفيذ ولايته. وقال إن الحكومة اليمنية تواصل العمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني العاملة في البلاد، وقد قامت بتيسير الإجراءات البيروقراطية للصحفيين الأجانب الذين يرغبون في زيارة الوضع في اليمن والإبلاغ عنه.

١٧ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يعاني أفراد الشعب اليمني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم على أيدي ميليشيات حركة الحوثيين المتطرفة، التي تواصل استغلال قضايا حقوق الإنسان لتعزيز برنامجها السياسي. وقد قامت حركة الحوثي بتعذيب وقتل النساء والأطفال والصحفيين وطلاب الجامعات وحتى أعضاء الأقليتين اليهودية والبهائية في البلاد. كما قامت قوات الحوثي بزرع أكثر من مليوني لغم أرضي، مما أدى إلى قتل وتشويه الآلاف من المدنيين اليمنيين، وقاموا بتجنيد نحو ٢٠ ٠٠٠ طفل، بما في ذلك أيتام معدمون، للقتال ضد الحكومة. وقد قتل أكثر من ١٣٠٠ من هؤلاء الأطفال وأصيب الآلاف منهم بجروح خطيرة.

١٨ - كما أعاقت ميليشيات الحوثيين إيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك منع السفن التي تحمل إمدادات الإغاثة الإنسانية والنفط من الرسو في الموانئ اليمنية. وقد شنوا الهجمات على سفن في البحر الأحمر، وهاجموا واختطفوا سائقي شاحنات قافلة المساعدات واستولوا على الكثير من المساعدات المقدمة إلى اليمن حتى يتمكنوا من بيعها بشكل غير قانوني في السوق السوداء. كما أنهم منعوا إيصال الإغاثة

الإنسانية الطارئة إلى المدنيين اليمنيين الذين رفضوا حمل السلاح ضد حكومتهم، وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، هاجموا أيضاً مستودعات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في ميناء الحديدة اليمني.

١٩ - **السيدة إيفانوفيتش** (صربيا): قالت إن صربيا، بصفتها مجتمعا متعدد القوميات، تعزز وتحمي حقوق الأقليات الوطنية. ويتم توفير التعليم بلغات الأقليات الأربع عشرة بما يشمل المستوى الجامعي، وتُستخدم ١١ لغة من لغات الأقليات في ٤٢ مجتمعًا يتمتع بالحكم الذاتي. وتتوقع حكومة بلدها أن تحصل الأقليات الصربية في بلدان أخرى في المنطقة على حماية مماثلة، لا سيما فيما يتعلق باستخدام اللغات الصربية والحروف السيريلية.

٢٠ - وأشارت إلى أنه، بعد مرور ٢٠ سنة تقريبا، يظل احترام حقوق الإنسان لغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا غير مرضٍ، ولم تتحقق الشروط اللازمة لعودة هؤلاء الأشخاص على نحو مستدام. ففي العام الماضي، كان هناك نحو ٩٠ حادثة ذات دوافع إثنية، بما في ذلك حصب المركبات والعيادات الصحية بالحجارة، وكتابة العبارات المسيئة على الجدران، والهجمات والإصابات الجسدية، واعتقال العائدين بتهم ملفقة، وإساءة معاملة رجال الدين وتدنيس المقابر. وبالنسبة لغير الألبان جنوب نهر إيبار، كانت التهديدات أكثر شدة وشملت انتهاكات لحرية الحركة والدين والوصول إلى المعلومات. وواصلت 'شرطة كوسوفو' رفض مساعدة بلدها في التحقيق المتعثر في مقتل السياسي الصربي أوليفر إيفانوفيتش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي آذار/مارس ٢٠١٨، اعتقلت الوكالة مدير المكتب الصربي لكوسوفو وميتوهيا، وتسببت بوحشية في إصابة ٣٢ شخصا آخر بجروح أثناء تلك العملية. وقد شرعت بلغراد في الحوار مع بريشتينا وتابعته وتظل ملتزمة بالحل السلمي.

٢١ - **السيدة أوروبيزا أكوستا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): استعرضت حالة حقوق الإنسان، فقالت إن هناك عالما آخر ممكن وضروري على السواء. وبالنظر إلى الطبيعة المنهجية للعنف ضد المرأة، تراعي حكومة بوليفيا المساواة بين الجنسين في صياغة جميع السياسات والخطط والبرامج. وقد وضع قانون الانتخابات البوليفي التكافؤ والتناوب بين الرجال والنساء في قوائم المرشحين، وبفضل جهود الحكومة، حققت المرأة التكافؤ تقريبا في ملكية العقارات. وأوضحت أنه، فيما يتعلق بمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، تم تعديل الدستور في عام ٢٠٠٩ لحظر ومعاقبة التمييز على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسية، وسمح قانون سُن في عام ٢٠١٦ لمغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً بتغيير أسمائهم وأجناسهم رسميا. وأضافت أنه تجري استعادة حقوق السكان الأصليين في مواردهم وأراضيهم وأقاليمهم بالتشاور معهم، ويُكفل للأسر التي بها أشخاص من ذوي الإعاقة الشديدة عملٌ وإعانة شهرية.

٢٢ - وقالت إن بوليفيا قادت المفاوضات بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان الذي اعتمد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (A/HRC/RES/39/12)، وهو ما مثل خطوة كبيرة نحو الاعتراف بحقوق الفلاحين واحتياجاتهم ومساهماتهم.

٢٣ - **السيدة كوتو** (المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قالت إنه لمعالجة ''أزمة المفقودين''، عملت اللجنة الدولية مع أسر الأشخاص المفقودين ومع السلطات في أكثر من ٤٠ بلداً تأثرت بنزاعات مسلحة سابقة أو جارية، وترأست خمس هيئات تقوم بتنسيق الجهود لحل قضايا الأشخاص المفقودين. وأشارت إلى أن اللجنة الدولية تبحث في الوقت الحالي عن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، أكبر عدد من المفقودين على الإطلاق، وهذا ليس سوى غيض من فيض. وكثير من حالات الأشخاص المفقودين يعود إلى عقود من الزمن، مما يعوق فرص تحقيق سلام دائم. ويصبح تحديد مكان المفقودين أمراً معقداً بسبب الطبيعة العابرة للحدود للهجرة والحروب الحديثة.

٢٤ - ومضت قائلة إن بوسع الدول أن تساعد في حل الأزمة. أولاً، ينبغي لها أن تحول دون تعرض الناس للفقدان بتسجيل جميع الأشخاص المحرومين من الحرية؛ وتمكين المحتجزين وغيرهم من الأشخاص المنفصلين عن عائلاتهم من الاتصال بها؛ وتسجيل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين وإضفاء الطابع المركزي عليها؛ وتسجيل وحماية المقابر، وضمان التعرف على الرفات البشرية وإدارتها بطريقة كريمة وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني. ثانياً، يجب على الدول أن تحقق في حالات الأشخاص المفقودين بشكل محايد، وذلك من أجل عدم تشويه الهدف الإنساني أو إنشاء المظالم أو التسبب في تفاقمها. ثالثًا، يجب عليها تبادل الممارسات الجيدة والاستفادة من الخبرات الحالية. وقد شرعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات بالاشتراك مع أصحاب مصلحة عالميين لاستعراض الخبرة الجماعية واستنباط التوصيات

والمعايير المشتركة وإيجاد طرق جديدة لمعالجة طبيعة الأزمة وحجمها. وأعربت عن تشجيعها للدول الأعضاء على المشاركة في هذا الجهد.

٢٥ - **السيد غورمان – بيست** (المنظمة الدولية للهجرة) قال، مشيرا إلى الزيادة في الهجرة العالمية، إن جميع أفراد الأسرة البشرية يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. ويواجه المهاجرون انتهاكات لحقوق الإنسان تتراوح بين التمييز العنصري وكره الأجانب وإساءة المعاملة. ولأن قوانين الهجرة تجرم الهجرة غير النظامية، كثيرا ما يخشى المهاجرون غير النظاميين تقديم الشكاوى، وبالتالي فهم يعانون من ضعف موقفهم بشكل خاص. وأشار إلى أنه للوصول إلى الغاية المضمنة في هدف التنمية المستدامة بشأن الهجرة المنظمة والمأمونة والمسؤولة، من الضروري ضمان الوصول الآمن والمتساوي إلى العدالة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، وضمان أن تعنى سياسات الهجرة وتشريعاتها وبرامجها برفاهيتهم وسلامتهم وكرامتهم وأمنهم. وفي هذا الصدد، يمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية علامة بارزة.

٢٦ – ومضى قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة تساعد الدول على تعزيز سياسات الهجرة القائمة على الحقوق على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وتعمل مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على وضع وتطبيق قوانين وطنية تحمي حقوق جميع المهاجرين. كما تتعهد المنظمة قاعدة بيانات عالمية لضحايا الاتجار بالبشر وتقدم مساعدة مباشرة للمهاجرين الضعفاء الذين تعرضوا للاتجار أو الاستغلال أو إساءة المعاملة. وهي تعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برامج في الميدان وساهمت في عدد من التقارير المشتركة. وأشار إلى أن من الأمور الحيوية تحسين آليات تحديد وحماية أكثر المهاجرين ضعفا من أجل مساءلة الدول.

٢٧ - **السيدة الزومان** (الكويت): قالت إن حكومة بلدها تشدد على الحاجة إلى وضع آليات تكفل احترام حقوق الإنسان مع السماح في الوقت نفسه بالاختلافات الثقافية والدينية بين البلدان. وتحمي الكويت جميع الحقوق والحريات الأساسية دون تمييز. وقد أُعتُمدت قوانين لحماية حقوق الأجانب، وأُبرمت اتفاقات بشأن العمالة الأجنبية وحقوق العمال الأجانب الذين يعتبرون شركاء في التنمية. ومضت قائلة إن الكويت طرف في معظم معاهدات حقوق الإنسان وأنها أسست مكتباً وطنياً لحقوق الإنسان. وتشارك الكويت في منتديات حقوق الإنسان وتقدم تبرعات كبيرة لهيئات الأمم المتحدة.

٢٨ - وقالت إن حكومة بلدها تدعو ميانمار إلى إنهاء ممارساتها الشنعاء ضد الروهينغا وتحث الأطراف في النزاع السوري على السماح لقوافل المعونة الإنسانية بتوزيع المعونة دون تدخل. وينبغي تقديم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في سوريا إلى العدالة.

٢٩ - **السيدة إنغونغا إيسونو** (غينيا الاستوائية): قالت إنه في أعقاب اعتماد إصلاحات دستورية، عين رئيس بلدها أمينا وطنيا للمظالم ونائبا ثالثا لرئيس الوزراء مكلفا بحقوق الإنسان. وتهدف خطة التنمية الوطنية إلى تحسين أمور منها التحضر والإسكان وإيصال الكهرباء والمرافق الصحية، وقد أدت بالفعل إلى تشييد طرق وصول ريفية وإنشاء برامج لتعزيز الإنتاج والتسويق الزراعيين. وأضافت أنه بينما حقق بلدها الهدفين الإنمائيين للألفية بشأن وفيات الأمهات والأطفال، شملت الخطة أيضا تدابير لتحسين صحة الأمهات والأطفال في المناطق الريفية. ونظمت غينيا الاستوائية القمة الأفريقية – العربية الرابعة والمؤتمر الخامس للاقتصاديين الأفارقة، اللذين تضمن جدولا أعمالهما قضايا التنمية والمساواة، وهي تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرات حقوق الإنسان في المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومؤسسات البلد ومجتمعه المدني.

٣٠ - **السيدة كاري** (جزر البهاما): أشارت إلى انتخاب بلدها في الآونة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان، فقالت إن بلدها بوصفه دولة جزرية صغيرة ناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، فإن سيضيف إلى تنوع المجلس، ويتطلع إلى تقاسم تجاربه الفريدة ودروسه المستفادة. وفي حين أن جزر البهاما لم تكن تفكر في وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، فقد مرت ١٧ سنة منذ آخر عملية إعدام، ولا يوجد سجناء ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، كما يستمر النقاش بشأن عقوبة الإعدام في وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية. وأوضحت أن جزر البهاما تواصل اتخاذ مبادرات لتمكين النساء والفتيات والتوعية بالحق في تكافؤ الفرص، ومن خلال تمثيلها في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فهي تشارك باستمرار في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب حكومة بلدها بنتيجة الحوار البناء مع اللجنة في ذلك الأسبوع.

٣١ - **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): قالت إنه يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب الدفاع عن أولئك الذين تكون حقوقهم هي

الأكثر ضعفا أو الأقل احتراما – لأولئك الذين يتعرضون للاحتجاز أو التعذيب أو القتل بسبب ممارسة حرية التعبير أو الدين أو المعتقد؛ ولأرقاء العصر الحديث؛ وللأشخاص الذين يحرمون من الحق في الزواج أو تكوين الأسرة بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية؛ وللفارين من بلادهم هرباً من العنف الجنسي أو المذابح أو التطهير الإثني؛ ولمن يتعرضون للتسميم في دول أجنبية لأسباب سياسية؛ ولمن يحكم عليهم بالإعدام بسبب جرائم بسيطة أو في سياق محاكمات جماعية؛ وللأشخاص الذين يتعرضون لإساءة المعاملة أو الاعتقال أو الاختفاء أو القتل بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان للآخرين؛ وللأشخاص الذين يُحرمون من حقهم في التصويت أو يُسجنون بسبب مطالبتهم بالديمقراطية؛ وللفتيات اللاتي يُحرمن من الحق في المساواة في التعليم والسيطرة على أملاكهن أو دخلهن أو أجسادهن – ليس فقط لأن ذلك واجب أخلاقي، ولكن أيضاً لأن المجتمعات التي تحترم سيادة القانون توفر أفضل الظروف للتنمية، والنمو الاقتصادي، والسلام والاستقرار، والسعادة شعوبها.

٣٢ – **السيدة لودهي** (باكستان): أشارت إلى أن التحدي لم يعد تشكيل إطار لحقوق الإنسان وإنما فرض ذلك الإطار، فقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء إنكار الهند القاسي لحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير. وبالنظر إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإعمال الحقوق المدنية والسياسية، ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز الحق في التنمية والحقوق البيئية. وأعربت عن تأييد باكستان لولايات المقررين الخاصين، الذين ينبغي أن يعملوا باستقلالية ونزاهة وشفافية وعدم انتقائية في حدود ولاياتهم.

٣٣ – ومضت قائلة إن تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون من أجل السلام بين الأديان والثقافات هو أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى، نظرا لزيادة التمييز وكراهية الأجانب والخوف من الإسلام. وتلتزم حكومة باكستان الجديدة بتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وقد شرعت في وضع إطار جديد للتغيير الاجتماعي يركز على التعليم والصحة والمرأة والشباب والأقليات.

٣٤ – **السيدة موكافي** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن الجوع في العالم قد ارتفع للسنة الثالثة على التوالي. وقد أصبح العمال الزراعيون، الذين هم بالفعل ضمن الفئات الأكثر عرضة للجوع، أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي نتيجة للهجرة والظواهر المناخية البالغة الشدة، وهو ما يكون في بعض الأحيان سببًا للهجرة أيضًا. وأعربت عن ترحيب منظمة الأغذية والزراعة بالإعلان المقترح للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

٣٥ – وأشارت إلى أن المزارعين الصغار، الذين ينتجون ٧٠ في المائة من أغذية العالم، هم محور التركيز الرئيسي لأنشطة المنظمة. وتتمثل إحدى أولويات المنظمة في تحسين الاعتراف بحقوقهم في الأرض وحمايتها، مما سيسهم في أمنهم الغذائي. ويتيح عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية فرصة للفت الانتباه إلى الدور الحيوي للفلاحين والرعاة والرُّحل وصائدي الأسماك والشعوب الأصلية في الحفاظ على النظم الغذائية وضرورة حماية حقوقهم من خلال إعلانات واتفاقيات الأمم المتحدة القائمة. وفي الختام، أعادت تأكيد دعم منظمة الأغذية والزراعة للإعلان المقترح، الذي يعكس قيما ومبادئ توجيهية شديدة الأهمية للجنة الأمن الغذائي العالمي وهيئات منظمة الأغذية والزراعة.

٣٦ – **السيد موسى** (مصر): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن وفد بلده يدحض، سنة بعد أخرى، نفس ادعاءات الاتحاد الأوروبي غير الدقيقة المستندة إلى معلومات خاطئة تروجها بعض الجماعات المعروفة. وأوضح أن الدستور المصري لعام ٢٠١٤ يكفل الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، ويوفر القانون المصري ضمانات المحاكمة العادلة. وقد حوكم جميع المتهمين من قبل قضاء محايد ومستقل، وتمكنوا من الوصول إلى عملية استئناف تمت خلالها تبرئة العديد منهم. بل إن بعضهم حصل على عفو رئاسي. ومضى قائلا إن من المفارقات أنه، في الاتحاد الأوروبي، يتقلص الفضاء المدني، وتتعرض حرية تكوين الجمعيات والتجمع والرأي والتعبير للهجوم. ففي ألمانيا، مدد البرلمان الاتحادي صلاحيات الشرطة لاتخاذ تدابير المراقبة وفرض تدابير إدارية على الأفراد الذين يتم تحديدهم على أنهم 'مهاجمين محتملين'، وتم الإبلاغ عن أكثر من ألف جريمة جنائية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨. وفي المملكة المتحدة، في أيار/مايو، حذر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بأن نهج الحكومة إزاء التطرف غير العنيف يخاطر بانتهاك كلتي الحريتين، وفي آب/أغسطس، وجهت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة انتقادا شديدا لذلك البلد لفشله في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٧ - **السيد يسود** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه بما أن سوق الاتهامات الباطلة وأنصاف الحقائق إزاء بلده سيتكرر دون شك في الجلسة المقبلة، وحتى لا يضيع وقت اللجنة، فهو سيمارس حقه في الرد في وقت لاحق من اختياره.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.